

ظواهر نحويّة وعروضيّة في شعر أبي مسلم البهلانيّ

د. فضل يوسف زيد

أستاذ مساعد بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية

قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة السلطان قابوس

المخلص:

يُعنى البحث بأسلوب البهلاني، مستشفاً الكشف عن أسرار بعض ألفاظه ومعانيه؛ فثمة ظواهر لغوية اتسم بها شعر البهلاني، وظواهر نحوية وصرفية وافق فيها معايير النحاة، وظواهر أخرى خالف فيها جمهور النحاة، أو مال فيها إلى تقليد مَهَيِّع نادر أو استعمال ضعيف، وفي كل الأحوال كانت هذه الظواهر ذات أبعاد دلالية وإيقاعية في شعره؛ وإن أتى ببعض هذه الظواهر مجاناً خالية من الدلالة، واضطُرَّ إلي بعضها الآخر خضوعاً لضرورات الوزن والقافية.

كلمات مفتاحية: البهلاني، ظواهر، البنية، الوزن، القافية، السياقية.

Abstract:

This research is concerned with Al-Bahlani style to reveal the secrets of some words and their meanings; there are linguistic phenomena that characterized Al-Bahlani's poetry, grammatical and morphological phenomena in which the grammarians agreed with the standards, and other phenomena in which the majority of grammarians disagreed, or in which they tended to imitate a weak use.

In all cases, these phenomena were of semantic and rhythmic dimensions in his poetry. And if he brings some of these phenomena for free and devoid of significance, and compels some of them to submit to the necessities of weight and rhyme.

المقدمة:

أبو مسلم ناصر بن سالم بن عديم بن صالح بن محمد بن عبد الله بن محمد البهلاني العُماني، ولد في قرية محرم من أعمال ولاية سمايل بعمان 1237هـ، نشأ الشاعر في بيت يعمل بالقضاء كما أشار إلى ذلك محقق الديوان المرحوم علي النجدي ناصف⁽¹⁾، فكان جدُّه عبد الله بن محمد قاضيا أيام اليعاربة، وكان والدُه سالم بن عديم قاضيا للإمام عزَّان بن قيس أحد أئمة عُمان، وقد درس الشاعر ببلده محرم، وتتلَّمذ فيها على الشيخ محمد بن مسلم الرواحي، وكان وُلوعًا بطلب العلم وتحصيله، وقد انقطع إلى الله في سبيل ذلك، وتأدب بآداب الصوفية في ممارسة شؤون الحياة، ومنهج السلوك، وقد ظهر أثر ذلك جليًّا واضحًا في شعره، فقد جاء معظم شعره في هذا الباب، أعني الصوفية والتَّنَسُّك والتَّعَبُّد والتَّحَوُّب إلى الله، توفي رحمه الله عام 1339هـ عن عمر يناهز السبعين سنة، وقد مضت حياته في طلب العلم والاجتهاد في نصر الإسلام وتأييد كلمته وإعلاء مجده مَرَضِيًّا عنه في نفوس الأمة العربية وغيرها، كما قال فيه سالم بن سُلَيْمان الرَّوَّاحي: (بحر الوافر)

كريمُ الخيم منفردُ المزايا ربيعُ سقْفُهُ زاكي النَّجَارِ
سليلُ المجد محمودُ السجايا أباي الضَّيْمِ محروسُ الدِّمَارِ
أبو الأيتام والفقراءِ مهما عنثُ شهباءُ تُهْلِكُ للدَّرَّارِ
يعود الفضلُ منه على أناسٍ لدى البأساءِ والنُّوبِ الكِبَارِ
تساوى عنده عَفْرٌ ومالٌ كأنَّ المالَ من جُمَلِ العَوَّارِ

أدار أبو مسلم البهلاني جُلَّ شعره على السَّبَحَاتِ الدينية والروحية، وهو يتحوَّب إلى الله كثيرًا، والملاحظ أن القصائد التي يتحوَّب فيها تطول طولًا مفرطًا حتى إنها لتتجاوز الألف بيت، فالرجل طويل النَّفْسِ جدا في شعره، بيد أن شعره يخلو من المعاطلة والالتواء، والغريب والسوقي. وأشير إلى أن دراسات كثيرة كُتبت في البهلاني، وقد رجعت إلى بعض هذه الدراسات، ولكنها لا علاقة لها بموضوع البحث؛ إذ تدور معظم هذه الدراسات - إن لم تكن كلها - في قضايا أدبية ونقدية ودينية، وهو ما لم أجد فيه بُغيتي؛ مما قد يخدم موضوع البحث وليس هَضْمًا للشاعر ولا بَخْسًا لحقه، أستغفر الله، فالشاعر البهلاني له كل التقدير والاحترام، ويكفي أن حقق شعره العلامة علي النجدي ناصف، وأثنى عليه ثناء كبيرًا، ومن الدراسات التي رجعت إليها ولم تكن ذات صلة بموضوع البحث:

- دلالة الخطاب الديني في شعر أبي مسلم البهلاني في إطار مدرسة الإحياء للدكتور

محمد بن قاسم ناصر بو حجام .

- شعر أبي مسلم البهلاني الرواحي بين التصوف والسلوك، للدكتورة شيخة بنت عبد الله المنذرية .

- الخطاب الديني ونسق المرجعيات في شعر أبي مسلم البهلاني، للدكتور محسن بن حمود الكندي .

وثمة ظاهرة أسلوبية تكثر في شعر أبي مسلم كثرة ملحوظة لم أعدها عند غيره من الشعراء، وهي الإكثار من ذكر المصادر الصناعية ذكرا مفردا في قوافي كثير من قصائده، وهو ما انفرد به، ولا أكاد أراه فيما قرأته من شعر غيره في كل العصور، ومن ذلك قوله (2): (الطويل)

فما يستمدُّ الكلُّ إلا ببحره له الحكمُ في الذاتيِّ والصفتيَّة

فالصفتية مصدر صناعي من الصفة.

وقوله (3): (الطويل)

إلى الملك الكافي أبتُّ شكايته لأكفى همومَ الدينِ والدُّنيويَّة

فالدنيوية مصدر صناعي من الدنيا.

وثمة مواضع أخرى كثيرة يضيق هذا البحث عن ذكرها جميعا، ومن أجل هذا اجتزأت بما قرطُ تدليلا على الظاهرة اللافتة التي لم تُستعمل في علمي إلا عند البهلاني.

وشعر البهلاني عَفَّ نزيةً يصور عصره وشخصيته تصويرا حقيقيا صادقا، وقصائده معظمها من البحر الطويل وهو يتناسب مع مقامات الجلال والوقار وخاصة في السبحات الدينية والروحية والقصائد التي يناجي فيها الله سبحانه وتعالى، وبحر الطويل يحفل بالجلال والرصانة والعمق كما يقول الدكتور عبده بدوي(4)، وقد نبه حازم القرطاجني إلى علاقة موسيقى الشعر بمعناه في كتابه منهاج البلاغ بقوله: "لما كانت أغراض الشعر شتى وكان منها ما يقصد به الجِدُّ والرَّصانة وما يقصد به الهزل والرشاقة، ومنها ما يقصد به البهاء والتفخيم وما يقصد به الصَّغار والتحقير، وجب أن تحاكي تلك المقاصد بما يناسبها من الأوزان ويخيّلها للنفوس"(5) ويتابع القرطاجني: "فالعروض الطويل تجد فيه أبدا بهاء وقوة، وتجد للبسيط سبابة وطلاوة، وتجد للكامل جزالة وحسن اطراد، وللخفيف جزالة ورشاقة..."(6)

وهذا البحث يهتم بأسلوب البهلاني، ويتشرفُ مستشفًا الكشف عن أسرار بعض ألفاظه ومعانيه، فثمة ظواهر لغوية اتسم بها شعر البهلاني، وظواهر نحوية وصرفية خالف فيها جمهور النحاة، أو مال فيها إلى تقليد مَهْيَع نادرًا و استعمال ضعيف، ومهما يكن من أمر فإنّ الدراسات التطبيقية التي تتناول دور النحو في تفسير الشعر وتفسير النص بصفة عامة قليلة نسبيًا؛ ومن أجل هذا بات من الضروري أن نعيد قراءة النصّ من منظور نحوي تركيبى.

وقد لاحظت وجود ظواهر نحوية كثيرة في شعر البهلاني بعضها موافق لما تقرره القواعد النحوية، وبعضها مخالف لما تقرره تلك القواعد، وفي كلتا الحالتين كانت هذه الظواهر اللغوية ذات أبعاد دلالية وإيقاعية في شعره.

وأحب أن أشير إلى أنني كنت حريصا وأنا بصدد رصد الظواهر اللغوية في شعر أبي مسلم على أن أعرضها على آراء النحاة واللغويين لمعرفة ما وافق هذه الظواهر وما نددَ عنها مع محاولة تفسير هذه الظواهر تفسيراً نصياً قدر الطاقة دون تعسف أو ليّ طلّى النصوص.

ومن منطلق الحرية التي تُتاح للشاعر دون الناثر في استعمال اللغة، والخروج أحياناً على بعض قواعدها بحيث تكون للشاعر لغته الخاصة أو لغته الشعرية **Poetic Language**، حاولت تفسير ظواهر وردت في شعر البهلاني في ضوء ما تتميز به لغة الشعر من الخصوصية التي أشرت إليها، معتمداً في ذلك على النسخة التي قام بجمعها وتحقيقتها الأستاذ علي النجدي ناصف، وهو تحقيق جدير بكل إكبار وتقدير.

والشاعر لم يركب من البحور الشعرية إلا القليل على طول الديوان وسبّاطته، وأكثر هذه البحور استعمالاً لدى الشاعر هو البحر الطويل، وربما كان السبب في قلة البحور المستعملة لدى الشاعر هو طول القصائد طولا مفرطاً مما لم نجده عند غيره من الشعراء، وقد أسلفت إلى أن بعض القصائد عنده تربو على الألف بيت، ومهما يكن من أمر فثمة أبيات غير مستقيمة الوزن عند الشاعر، وربما كان ذلك بسبب أخطاء النسخ والطباعة، ومن ذلك قوله من الطويل (7):

بَصُرْتُ البصير بالذات لا بما يقولون من حلّ الصفات القديمة

فالشطر الأول غير مستقيم الوزن، أما الشطر الثاني فمستقيم لا شيء فيه، وإن كان العلامة المحقق الأستاذ علي النجدي ناصف قد ذكر تعليقا على البيت كله بقوله: "البيت غير مستقيم الوزن" (8)

وقوله من الطويل مثنيا على الله ﷻ (9):

ببَابِ كَرِيمِ الْعَفْوِ عَنْ أَيِّ مَذْنَبٍ بِبَابِ كَرِيمِ الْوَجُودِ قَبْلَ الْوَسِيلَةِ

وَالشَّطْرُ الثَّانِي غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ، وَلَعَلَّ صَوَابُهُ: كَرِيمِ الْجُودِ.

وَقَوْلُهُ مِنَ الطَّوِيلِ (10):

وَإِنَّكَ إِنْ تَشَدَّدَ عَلَى ذِي جِرَاءَةٍ بَغَى بِي السُّوءَ أَوْ دَى بِقِصْمَةٍ

وَالشَّطْرُ الثَّانِي بِهِ خَلَّلَ عَرُوضِي وَاضِحٌ.

وَقَوْلُهُ (11):

وَيَا جَامِعَ الْمَظْلُومِ وَالظَّالِمِينَ فِي دَارِ الْجَزَا وَالْفِصْلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

الشَّطْرُ الثَّانِي غَيْرُ مُسْتَقِيمِ الْوِزْنِ، وَيَسْتَقِيمُ أَوَّلُهُ بِإِضَافَةِ (وَ) قَبْلَ كَلِمَةِ (دَارِ)، وَقَدْ يَكُونُ الْبَيْتُ مَخْرُومًا؛ فَالنِّظَامُ الْعَرُوضِيُّ يُجِيزُ فِي (فَعُولِنَ) فِي ابْتِدَاءِ أَبْيَاتِ الطَّوِيلِ وَغَيْرِهِ (الْخَرْمَ)، وَهُوَ حَذْفُ أَوَّلِ مُتَحَرِّكٍ مِنَ الْوَتْدِ الْمَجْمُوعِ فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ (12).

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ مِنَ الطَّوِيلِ مَا دَحَا النَّبِيَّ ﷺ (13):

فَكُلُّ مَزَايَا الرِّسْلِ وَالْأَنْبِيَاءِ فِي بَحَارِ مَزَايَا شَأْنِهِ حُكْمُ نَقْطَةٍ

وَالشَّطْرُ الْأَوَّلُ غَيْرُ مُسْتَقِيمِ الْوِزْنِ، وَلَمْ يَعلُقْ عَلَى ذَلِكَ الْعَلَامَةَ الْمُحَقِّقِ، وَإِنْ كَانَ دَابَهُ التَّعْلِيقِ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْأَبْيَاتِ، وَرَبَّمَا كَانَ ذَلِكَ سَهْوًا مِنْهُ.

وَفِي قَوْلِهِ (14):

وَمَنْ لِي بَأَن يَرْضَى بِسُلْطَانٍ مُفْسِدٍ

مَغِيرٍ بِحَرْبٍ لِلْإِسْتِقَامَةِ مِنْجِدٍ

الشَّطْرُ الثَّانِي غَيْرُ مُسْتَقِيمِ الْوِزْنِ، وَلَعَلَّ صَوَابُهُ: مَغِيرٍ بِحَرْبٍ لِلْإِسْتِقَامَةِ مِنْجِدٍ.

وَقَوْلُهُ مِنَ الرَّجْزِ: (15)

سَمِعْتُ مَنْ نَادَى لِلْإِيمَانِ قَدْ آمَنْتُ لَا أَعْدُلُ بِاللَّهِ أَحَدٌ

فَالشَّطْرُ الْأَوَّلُ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ، وَلَعَلَّ صَوَابُهُ: نَادَاكَ.

قَوْلُهُ مِنَ الْكَامِلِ: (16)

الله باسم الله يا متكبر ال متعالى امحق المتكبرين على عجل
الشر الثاني به خلل واضح.

وقد صنفنا الظواهر اللغوية في شعر البهلاني إلى ظواهر تعتري بنية الكلمة، وهي ظواهر صرفية، وظواهر سياقية تتعلق بالكلمة في علاقاتها مع غيرها من الكلمات في التركيب، وظواهر عروضية تحدث عنها حديثا خاطفا في بداية البحث، والآن أنتقل إلى الحديث عن الظواهر النحوية أو السياقية التي تُعني بأحوال الكلمة مع غيرها في التراكيب المختلفة، ثم من بعد عن الظواهر الصرفية أو تلك التي تتعلق ببنية الكلمة.

الظواهر النحوية (السياقية) في شعر البهلاني:

إيلاء أفعال التفضيل المقرون بأل (مِنْ) التي تجرُّ المفضل عليه:

تعتور أفعال التفضيل حالتان متضادتان: لزوم التنكير عند مصاحبة (مِنْ)، ولزوم التعريف عند مفارقتها؛ فلا يقال: زيد الأفضل من عمرو، ولا زيد أفضل، والسبب في أن يمنع النحاة مجيء (مِنْ) بعد أفعال التفضيل المعرف بالألف واللام أو الإضافة، "أنَّ (مِنْ) تُكسب ما تتصل به من (أفعل) هذه تخصيصا ما، ألا ترى أن فيه إخبارا بابتداء التفضيل وزيادة الفضل من المفضول ... فلما كانت مِنْ للتخصيص، واللام إذا دخلت عليه استوعبت مِنْ التعريف أكثر مما تفيد من التخصيص كرهوا الجمع بينهما فيكون نقضا لغرضهم وتراجعا عما حكموا به من قوة التعريف إلى ما هو دونه، فلما لم يجر الجمع بين اللام و(مِنْ) عاقبوا بينهما، فإذا وجد أحدهما سقط الآخر ولم يجر أن يسقطا معا؛ لئلا يذهب ذلك القدر من التخصيص المفاد من (مِنْ)، والتعريف المفاد من الألف واللام . لا يقال: زيد الأفضل من عمرو..."⁽¹⁷⁾

وقد ورد هذا التصرف مرتين في شعر البهلاني في قوله⁽¹⁸⁾:

بِسْطُوةِ اللهِ ولا عنه محيدٌ بَقْرِبِهِ الأَقْرَبِ من حبل الوريدِ

فقد خالف الشاعر بإيلاء اسم تفضيل المعرف بأل (الأقرب) مِنْ التي تجرُّ المفضل عليه خضوعا لضرورة الوزن والقافية، والأمر كذلك في قوله: ⁽¹⁹⁾

بِرَوْحِكَ الأَقْرَبِ من لَمَحِ البصرِ

عدم جرّ تمييز (كم) الخبرية بمن مع وجود الفصل بينهما:

أجاز النحاة الفصل بين كم الخبرية وتمييزها بالظرف والمجرور في فصيح الكلام، فلك أن تقول: كم في الدار رجلا، وكم اليوم عندك رجلا، أما إذا كان الفاصل غير ظرف أو مجرور بأن كان جملة، فإنه يلزم في هذه الحالة جرّ تمييز كم بمن، لأن الفصل بالجملة بين المتضايفين لا يجوز البتة⁽²⁰⁾. وقد ورد الفصل بين كم الخبرية وتمييزها بالجملة الفعلية، ومع ذلك لم يُجرّ التمييز بمن في شعر البهلاني مرة واحدة في قوله: ⁽²¹⁾

دعوت للخير وكم وقيت شر

فعلى الرغم من أنه فصل بين كم وتمييزها بـ (وقيت) وهو فعل متعدّ إلا أنه لم يجر التمييز بمن، طلبا لاستقامة الوزن؛ لأنه لو جرّ التمييز بمن لم تسلم له موسيقى بحر الرجز، كما أنه خفف المشدد؛ إذ خفف الراء من شرّ .

إضافة الصفة إلى الموصوف:

منع النحاة إضافة الموصوف إلى صفته، والصفة إلى موصوفها، وتأولوا ما جاء من ذلك عن العرب كقولهم: (صلاة الأولى) حيث أضيف الموصوف إلى صفته، وعليه أخلاق ثياب، وسحقّ عمامة، حيث أضيفت الصفة إلى موصوفها .. ، والسبب في عدم جواز إضافة الصفة إلى الموصوف أو الموصوف إلى صفته هو أن الصفة والموصوف شيء واحد؛ فلا تقول: هذا زيدُ العاقل، وهذا عاقلُ زيد، بالإضافة وأحدهما هو الآخر، وما ورد عنهم من ألفاظ ظاهرها من إضافة الموصوف إلى صفته والصفة إلى موصوفها فمأولٌ، فقولهم: صلاة الأولى أي صلاة الساعة الأولى؛ حيث الأولى صفة للصلاة؛ إذ الصلاة هي الأولى، وإنما أزيل عن الصفة وأضيف الاسم إليه على تأويل أنه صفة لموصوف محذوف، وفي قولهم: عليه سحق عمامة؛ أي عمامة سحق، وهي البالية؛ فقد قدّم الصفة وأزالها عن الوصفية وأضافها إلى الاسم إضافة بعض إلى الكلّ على مذهب: خاتم ذهب، أي من ذهب؛ كأنه سحق من عمامة جعل السحق بعض العمامة⁽²²⁾، والمهم أن إضافة الصفة إلى الموصوف وردت مرتين في شعر البهلاني في قوله: ⁽²³⁾ (الطويل)

عدوت إلى المحذور حتى اقترفنهُ وأنت ترى ياربّ سيئِ خطوتي

أراد خطوتي السيئة، فأضاف الصفة إلى الموصوف للمبالغة والبيان والتلخيص، وتقدير ما هو به أعنى وأهم عنده وهو سيئ خطواته، ولو جاء التركيب على الأصل

لذهب جماله وروعته، ولأصبح مغسولا باردا، إلى جانب إقامة القافية.

وقوله: (24) (الطويل)

وقد دفعتني الكائنات بأسرها إليك ولم تحفظ وثيق عهودي

أراد: عهودي الوثيقة، فأضاف الصفة إلى الموصوف مبالغة منه وبيانا، والتأكيد على هذه العهود الوثيقة المغلظة التي لم تحتفظ بها الكائنات، إلى جانب المحافظة على القافية.

إبلاء (لات) على غير ما يدلّ على الزمان:

النحاة والواقع اللغوي على أن (لات) المشبهة بليس لا تعمل إلا في الأحيان خاصة، سواء نصبت أم رفعت، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾ (25) إنه قد قرئ ولات حين مناص بالرفع، والنصب أكثر؛ فالنصب على أنه الخبر، والاسم محذوف والتقدير: ولات حين نحن فيه حين مناص، ولا يقدر الاسم المحذوف إلا نكرة. (26)

وقد أعملها البهلاني في غير الزمان مرة واحدة في قوله (27): (الطويل)

بسرّك في الأقدار تجري كما تشا ولات مجالاً لاعتراض لميّة

فقد أدخل الشاعر لات على اسم لا يدل على الزمان، وهو ما لم يقل به أحد من النحاة، كما أنه لا يوافق الواقع اللغوي، ولو قال ولات أوان لربما ساغ.

الوقف على المنون المنصوب بحذف الألف:

في الوقف على المنون ثلاث لغات، الأولى وهي الفصحى أن يوقف عليه بإبدال تنوينه ألفا إن كان بعد فتحة تقول: رأيت زيدا، وبحذفه إن كان بعد ضمة أو كسرة بلا بدل تقول: هذا زيد، ومررت بزید، والثانية: أن يوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقا ونسبها ابن مالك إلى ربيعة، والجمهور على أن ما ورد من ذلك ضرورة، كقوله: (الطويل)

ألا حبذا غنمٌ وحسنٌ حديثها لقد تركتُ قلبي بها هائماً دَنِفُ

بسكون الفاء، والقياس فيه دنفا وسكنت للضرورة، أو على أنه لغة ربيعة

....والثالثة: أن يوقف عليه بإبدال التنوين ألفا بعد الفتحة وواوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة ونسبها ابن مالك إلى الأزد.⁽²⁸⁾

وقد وقف الشاعر على المنون المنصوب وحذف التنوين وسكّن الآخر سبع مرات في شعره من ذلك قوله:⁽²⁹⁾

أصبحت لا أملك للنفس وطرًا ولا أردّ ذرّةً من القدر

والقياس أن يقال: وطرا؛ لأن الكلمة مفعول به، فاضطره الوزن إلى حذف التنوين وتسكين الآخر حتى يستقيم له وزن الرجز.

وقوله:⁽³⁰⁾ لا أبتغي بها سوى العفو وطرًا

والوجه: وطرا.

وقوله:⁽³¹⁾ إن يكن اللهم ذنبي مغفّرًا

والوجه: مغفرا.

وقوله:⁽³²⁾ طوّلًا إلهيًا وإحسانًا وبرًا

وقوله:⁽³³⁾ بالفُرب بالذُّنُو علمًا ونظرًا

وقوله:⁽³⁴⁾ بالواسع الحكيم صنعا وخَيْرًا

وقوله:⁽³⁵⁾ سمعتُ من نادى للإيمان قد آمنت لا أعدل بالله أحدًا

والوجه: أحدًا.

وقوله:⁽³⁶⁾

الله باسم الله أوجدَ مطلبي يا مُوجدَ الأشياء لا يحكي مثلُ

أراد: مثلًا، فوقف عليه بالسكون لاستقامة الوزن.

تجرّد خبر (عسى) من (أن):

مذهبُ جمهورِ البصريين أنّ (عسى) لا يتجرّد خبرها من (أن) إلا في الشعر؛ والسبب في ذلك أنّ (أن) تخلص الفعل للاستقبال؛ ولذلك يقول ابنُ يعيش: "ولا يكون خبرها إلا فعلا مستقبلا مشفوعًا بأن الناصبة للفعل، قال الله تعالى: ﴿فَعَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِيَّ

بِالْفَتْحِ)... وأما لزوم (أَنْ) الخبر فلما أريد من الدلالة على الاستقبال، و صرف الكلام إليه؛ لأن الفعل المجرد من (أَنْ) يصلح للحال والاستقبال، و (أَنْ) تخلصه للاستقبال، الذي يؤيد ذلك أن الغرض بـ (أَنْ) الدلالة على الاستقبال لا غير" (37).

أما سيبويه فإنه يجيز اقتران خبر (عسى) بـ (أَنْ) قال: "واعلم أن من العرب من يقول، عسى يفعل؛ يشبهها بـ (كاد يفعل)، فـ (يفعل) حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله: عسى الغوير أبوساً" (38).

وأيا ما كان الرأي حول اقتران خبر (عسى) بـ (أَنْ)، فقد ورد خبر (عسى) مجرداً من (أَنْ) في شعر البهلاني في قوله (39): (بحر الطويل)

عسى نفحات اسم الرحيم وَرَوْجِهِ	تهبّ على ضُرِّي بِرَوْحٍ وَرَحْمَةٍ
عسى نفحات اسم الرحيم بسبقها	تَدَارِكُ إِنْقَازِي بِمَحْوِ خَطِيئَتِي
عسى نفحات اسم الرحيم حنانها	قريب على قدر العنا والبلىة
عسى نفحات اسم الرحيم تحفني	لطائفها بالصالحات وبالتي
عسى نفحات اسم الرحيم وشيكة	تعالج بالتفريج همي وغمّتي
عسى نفحات اسم الرحيم تَمُدُّنِي	بفضلٍ وِغفرانٍ وَلَطْفٍ وَعِصْمَةٍ
عسى نفحات اسم الرحيم تواردت	بعارفة الحسنى على حَلِّ عُقْدَتِي
عسى نفحات اسم الرحيم تكون لي	على خطة أعيثُ محالي وقوتي
عسى نفحات اسم الرحيم تُنِيلُنِي	بوسع ندى يجتاح فقري وعُسرتي
عسى نفحات اسم الرحيم تقوم بي	وقد قعدت عني رجالي وأسرتي
عسى نفحات اسم الرحيم تغِيثُنِي	فوالله ما ضاقت بأية فطرة

وقوله: (40)

سبحان ذي السُّبْحَاتِ الطَّاهِرَاتِ وَمَا عَسَاهُ يَبْلُغُ نَعْتِي سُبْحَةَ اللَّهِ

وقوله: (41)

الْحَمْدُ لِلَّهِ ذِي الْحَمْدِ الْحَمِيدِ وَمَا عَسَاهُ أَبْلَغُهُ فِي الْحَمْدِ لِلَّهِ

وضع الاسم موضع أَنْ والفعل الواقع في موضع خبر (عسى)

عدّ ابن عصفور هذه الظاهرة من الضرائر، وساق لذلك قول الشاعر:
أكثرت في العذل مُلِحًا دَائِمًا
لا تكثرنُ إني عَسِيْتُ صَائِمًا

"وكان الوجه أن يقال: إني عسيت أن أصوم، إلا أن الضرورة منعت من ذلك. وقولهم في المثل: عسى الغوير أبوسا، شاذ يحفظ ولا يقاس عليه." (42) ولم ترد هذه الظاهرة في شعر البهلاني إلا مرة واحدة في قوله: (43)
بك البلاغ الصِّرف في أماله ماذا عساه بالغ بحاله
والوجه أن يقال: عساه أن يبلغ بحاله، إلا أن الوزن منعه.

الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه:

عدّ ابن عصفور الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه من الضرائر، وأورد لذلك قول الشاعر:

فصلقنا في مرادٍ صلقةً وُصداءٍ ألحقتهم بالثلث

يريد: فصلقنا في مراد وصداء صلقة. (44)

وقد وردت هذه الظاهرة مرة واحدة في قول البهلاني: (45)

وصبّ عليهم سوط منتقم كما لعادٍ وفرعونٍ جرى وثمرودٍ

يريد: كما جرى لعاد وفرعون وثمرود.

إدخال الحرف على الحرف على جهة التأكيد:

التنازع في العمل بين حرف وغيره، أو بين جامد وغيره؛ مما ترفضه القواعد النحوية، وقد أورد ابن عصفور في ضرائره إدخال الحرف على الحرف على جهة التأكيد لاتفاقهما في اللفظ والمعنى، أو في المعنى لا في اللفظ، وعد ذلك من الضرورة، كأن يزيد الشاعر لام التأكيد على لام الجرّ كما في قول الشاعر:

فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم أبدا دواء (46)

وقد وردت هذه الظاهرة في شعر البهلاني مرتين في قوله: (47)

عسى ولعلّ الله يُظهر دينه على كل دين لم يكن بسديد

عسى ولعلّ الله يسمع دعوتي

فقد أدخل عسى على لعلّ وكلاهما يفيد الرجاء، غير أن عملهما مختلف فعسى

من أفعال الرجاء ترفع الاسم وتنصب الخبر، ولعل حرف ناسخ من أخوات إنَّ ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، فتنازعا العمل، مع أنَّ القواعد النحوية لا تجوز التنازع في العمل بين حرف وغيره، ولا جامد وغيره، وربما كان وراء هذا الاستعمال الذي لا تفره اللغة رغبة الشاعر في التأكيد على أن يظهر الله دينه على كل دين، وأن يستجيب دعوته.

حذف الفاء في جواب الشرط:

اشتراط النحاة إذا كان جواب الشرط بشيء يصلح الابتداء به كالأمر والنهي والابتداء والخبر، فإنه يجب ربطه بالفاء مع الشرط: "لأنه يفتقر إلى ما يربطه بما قبله فأتوا بالفاء؛ لأنها تفيد الاتباع وتؤذن بأن ما بعدها مسبب عما قبلها؛ إذ ليس في حروف العطف حرف يوجد فيه هذا المعنى سوى الفاء؛ فلذلك خصوها من بين حروف العطف" (48)

ويقول السيرافي: "وإنما كانت الفاء واجبة هنا؛ لأن جواب الشرط متى كان جملة أو فعلا مرفوعا، لم يكن بد من الفاء؛ لأنها إنما أتى بها لئلا يتسلط ما قبلها على ما بعدها؛ ألا ترى أنك تقول: إن تقم أقم فتجزم أقم بما تقدم، ولو أدخلت الفاء عليها بطلَ جزمها، لا تقول: إن تقم فأقم، فحذف الفاء مع الحاجة إليها لما ذكرنا من ضرورة الشعر" (49)

وقد ورد حذف الفاء في جواب الشرط ضرورة في شعر البهلاني في قوله (50):
(الطويل)

ومُزْدَلْفِي للخير حولٌ تسوقهُ إِلَيَّ وَإِلَّا أَيْنَ حَوْلِي وَقَوْلِي

أراد: وإلا فأين حولي وقوتي، فلم يتزن له بحر الطويل فحذف الفاء من جواب الشرط (أين حولي) وهو جملة اسمية، مبتدؤها (حولي) وخبرها (أين).

وقوله (51):

سيدي يا عفو إن تعف عني فبفضلٍ وإن تعذب بعدي

أراد: وإن تعذب فبعدي، فلم يتزن له بحر الخفيف فحذف الفاء من جواب الشرط (فبعدي) وهو جملة اسمية، والتقدير: فأنت تعذب بعدي.

وقوله: (52)

إن فائتي حظي من سوء العمل ما فائتي حظي من حسن الأمل
أراد: فما فائتي ..، ولما لم يتزن له الرجز حذف الفاء من جواب الشرط مع
وجوب إثباتها لأنه جملة مسبوقه بما النافية.

الظواهر الصرفية: وهي الظواهر التي تعترى بنية الكلمة، سواء أكانت الظاهرة
لها علاقة بصوت من أصوات الكلمة أم بصيغتها كلها، ومن تلكم الظواهر:

حذف الهمزة جزء الكلمة:

حذف البهلاني الهمزة التي هي جزء من الكلمة ضرورة ست مرات جاءت كلها
في كلمة (تشاء) في قوله⁽⁵³⁾:

وَقَيْتَ وَدَبَّرْتَ الْأُمُورَ كَمَا تَشَاءُ وَكَيْلًا حَفِيًّا وَاقِيًّا لِلْبَلِيَّةِ

أراد: كما تشاء، فحذف الهمزة تخفيفاً، وقد ساعد ذلك على ضبط الوزن، فكان
حذفها مطلباً موسيقياً يقيم أود البيت؛ إذ لو قال (تشاء) لما استقام له وزن الطويل،
بالإضافة إلى ما يوحي به مقل حركة الشين المفتوحة من التأكيد على مشيئة الله
المطلقة، وأن مشيئته وإرادته جلّ وعلا مطلقة لا يقف أمامها شيء، والأمر كذلك في
قول الشاعر⁽⁵⁴⁾:

إِلَهِي بِالْإِرْشَادِ أَسْعَدْتَ مِنْ تَشَاءِ وَأَشْقَيْتَ بِالْإِبْعَادِ وَفَقِ الْمَشِيئَةِ

قصر الممدود:

أجمع النحاة على جواز قصر الممدود للضرورة؛ ولذلك يقول ابن مالك:

وقصر ذي المدّ اضطراراً مجمعٌ عليه، والعكس بخلف يقع

والعلة في ذلك كما يقرر الألويسي أن قصر الممدود رجوع إلى الأصل؛ إذ
الأصل القصر؛ بدليل أن الممدود لا تكون ألفه إلا زائدة، وألف المقصور قد تكون
أصلية، والزيادة خلاف الأصل، ومنه قوله:

لا بُدَّ من صنعا وإن طال السَّفَرُ وإن تحنَّى كل عودٍ ودَبِرُ

وقوله:

وهم مَثَلُ الناس الذي يعرفونه وأهل الوفا من حادثٍ وقديم

والشواهد في مثل هذا الباب أكثر من أن تُحصى، وهذه الضرورة من الضرائر
الحسنة" (55)

على أن الفراء قد خالف إجماع النحاة على جواز قصر الممدود، وذهب إلى أنه لا يجوز أن يُقصر من الممدود إلا ما يجوز أن يجيء في بابه مقصوراً، فلا يجوز عنده قصر حمراء، وصفراء وأشباههما؛ لأن مذكرهما أفعل، والصفة إذا كانت للمذكر على وزن (أفعل) لم يكن المؤنث إلا على وزن فعلاء. وقد فند هذا الرأي ابنُ عصفور معلقاً عليه بقوله: (وهذا الذي ذهب إليه باطل، بدليل قوله الأعشى:

وَالْقَارِحَ الْعَدَا وَكُلَّ طِمْرَةٍ ما إن تَنالُ يدُ الطَّويلِ قَدالَها

.... ألا ترى أن (العدا) فعال كقتال، وضراب، والصفة التي تكون على هذا الوزن لا تجيء على مثال فعلى فتكون من المعتل مقصورة" (56).

وقد ورد قصر الممدود في شعر البهلاني مائة وأربع مرات لجأ الشاعر في بعضها إلى إقامة الوزن والقافية، وفي بعضها الآخر إلى جانب الغرض الإيقاعي غرض دلالي؛ ففي قوله (57):

وأمتن أسباب النجا أصدق الرجا وإلا فدون الدرك جدُّ المجدَّة

قصر الشاعر كلمة (النجا) في حشو البيت، وكلمة (الرجاء) الواقعة عروضاً في بحر الطويل، لتسلم له، وهي لا تأتي إلا على وزن (مفاعلن) مقبوضة، وإلى جانب هذا الغرض الموسيقي الذي حققه قصر الكلمة في الموضعين نستشف أن الشاعر لم يشأ أن يركز على هذه الكلمة بمدّها بل جاء بها مقصورة، وما يوحي به هذا القصر من دلالات السرعة، وكأنه يريد أن يمرّ عليهما سريعاً دون طویل توقف أمام هاتين الكلمتين.

ومن ذلك قوله⁽⁵⁸⁾:

إلهي لم أيأس من الرّوح والوفا وإن ضاعف التقدير قدر بليتي

فقد قصر الشاعر كلمة (الوفاء)، وقد ساعد ذلك على إقامة الوزن وضبطه، وإلى جانب ذلك فإن قصر هذه الكلمة يُوحى بامتداد الأمل غير المنقطع والتشوف إلى إجابة الله دعاءه.

ومن ذلك قوله⁽⁵⁹⁾:

فما ضاق ما وسّعت يا واسع العطا ولا قلّ ما كثرت من عطية

وقد ساعد قصر كلمة العطاء على إقامة وزن البيت، ومن ذلك قوله أيضاً⁽⁶⁰⁾:

تعاليت يا حقّ الوجود بلا انتفا ولا أمد يقضي على الثابتية

تعزرت يا حقّ الجلال بما له من الكبريا والمجد والسطوية

فقد قصر كلمتي (انتفاء، والكبرياء) وهو ما عمل على ضبط الوزن واستقامته.

وقوله: ⁽⁶¹⁾

قد قفّ شعري من خطب خذيت له تكاد منه السما والأرض تنفطرُ

مدّ المقصور:

أجمع النحاة على جواز قصر الممدود للضرورة كما مرّ، واختلفوا اختلافاً بيّناً في مدّ المقصور؛ فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك قياساً على جواز إشباع الحركات التي هي الضمة والكسرة والفتحة فينشأ عنها الواو والياء والألف في ضرورة الشعر، وإذا كان هذا جائزاً بالإجماع جاز أن يشبع الفتحة قبل الألف المقصورة فتنشأ عنها الألف فيلتحق بالممدود، كما أن الدليل على جواز مدّ المقصور أيضاً ما جاء عن العرب في أشعارهم⁽⁶²⁾. أما البصريون فقد ذهبوا إلى عدم الجواز؛ لأن المقصور هو الأصل، ولو فعل الشاعر ذلك لأخرج الأصل إلى الفرع، والأصول ينبغي أن تكون أغلب من الفروع⁽⁶³⁾، كما أنهم رأوا في مدّ المقصور تنقيلاً للكلام بزيادة الحروف⁽⁶⁴⁾.

ومضى البصريون يتأولون الشواهد الشعرية التي احتج بها الكوفيون على جواز مدّ المقصور، واصفين إياها بأنها غير معروفة، ولا معروف قائلها، ولا يجوز الاحتجاج بأمثالها.

وأرى أن البصريين محجوجون بما ورد عن العرب في أشعارهم من مدّ المقصور كما في قول الشاعر:

سَيُغْنِينِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَلَا فَقرٌ يَدومٌ وَلَا غِنَاءُ

وليس هو من غانيته إذا فاخرته بالغنى، ولا من الغناء بالفتح بمعنى النفع كما قيل لاقترانه بالفقر. وقوله:

يا لك من تمر ومن شيشاء ينشب في المسعل واللِّهَاءِ⁽⁶⁵⁾

وقد دفع موقف البصريين من منع جواز مدّ القصور أحد أئمتهم وهو ابن هشام إلى الحكم على هذا الموقف بالتعسف، إذ قال: "واختلفوا في جواز مدّ المقصور للضرورة، فأجازه الكوفيون متمسكين بنحو قوله:

فلا فقرٌ يدوم ولا غِنَاءُ

ومنعه البصريون، وقدروا الغناء في البيت مصدرًا لغانيت لا مصدرًا لغنيث، وهو تعسف"⁽⁶⁶⁾.

ولم يرد مدّ المقصور في شعر البهلاني إلا أربع مرات في قوله⁽⁶⁷⁾:

فيا ويلتا مما جنيتُ وليته جناءُ زكا مني ونفسٌ تزكّت

حيث مدّ كلمة (جنّى)، وهي مقصورة، ولو جاء الشاعر بها على أصلها مقصورة لانكسر الوزن حيث تتحول (فعولن) إلى (فعو) محذوفة السبب الخفيف، وهو مما لا يجوز في زحاف الطويل، وإلى جانب هذا المطلب الموسيقي فقد أوحى هذه الكلمة الممدودة بتبرم الشاعر مما جنته يداه، وكأن الشاعر يدعو بالويل والثبور على نفسه مما جناه .

ومن ذلك قوله⁽⁶⁸⁾:

أحطتْ بِخَطْبِي يا محيطُ وما انطوى عليه عِدائي من حبائلِ هَلْكَتِي

فقد مدّ الشاعر كلمة (عداي)، ولو جاء بها مقصورة لما اتزن له الطويل، ويلاحظ أنه جمع بين ضرورتين في هذا البيت، فكلمة هلكة بتحريك اللام، وقد أسكنها الشاعر ليستقيم له الوزن.

وقوله: (69)

وصلّ ياربّ وسلم أبداً فوق الرّضاء ليس يُخصّى عدداً
فقد مدّ البهلاني كلمة (الرضا) ليتزن له بحر الرجز.

إبدال الحرف من الحرف

- إبدال الهمزة ألفا

قد يلجأ الشاعر إلى التخفيف من الهمزة بإبدالها حرف مدّ من جنس حركة ما قبلها لضبط الوزن أو لمعنى يحاوله، قال ابن عصفور: "فإنهم قد يفعلون ذلك في الشعر في الموضع الذي لا يجوز فيه مثله في الكلام، ليتوصلوا به إلى ما اضطروا إليه من تحريك ساكن، أو تسكين متحرك أو غير ذلك" (70).

وقد أبدل البهلاني الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها ألفا في سبعة مواضع ومن ذلك قوله (71): (الطويل)

إلهي توبا قابلَ التوب إنني أقدم توبا خالصا من طويتي
أقديمه عما ارتكبتُ من الخطأ وأنت إلهي عالمٌ صدقَ توبتي

أراد: الخطأ. فأبدل من الهمزة ألفا؛ لأنه احتاج إلى التسكين ليستقيم البيت عروضياً؛ لأن الألف تسكن في هذا الموضع، والهمزة لا تسكن فيه، ولو أبقى الشاعر الفعل على أصله لما سلمت له عروض بحر الطويل التي ينبغي أن تكون على زنة (مفاعلن) مقبوضة.

وربما كان طول حركة الطاء الناتج عن إبدال الهمزة موحياً بطول اجتراء الشاعر على ارتكاب الأخطاء وهو ما يفسح المجال لتصور أي شرج من شرج الخطأ؛ ولذلك يلتمس الشاعر أن يمحوها الله له بتوبته الصادقة.

وقوله: (72)

ويا غافرَ الذنبِ اغفرِ الذنبَ والخطأ وإن كان وزراً يقصمُ الظهر مُثْقلاً

أراد الخطأ، فأبدل الهمزة ألفا لما احتاج إلى التسكين؛ لأن الألف تقابل نون (مفاعلن) في عروض الطويل، والهمزة لا تسكن.

وقوله: (73)

إلهي يا رحمن ضاقَ بي الفضا وعزني الملجا وذلَّ مُقاميا

أراد الملجأ، فأبدل الهمزة ألفا لما احتاج إلى التسكين؛ لأن الألف تقابل نون (مفاعيلن) في حشو الطويل، والهمزة لا تسكن في مثل هذا الموضع. وسهل ذلك كون الهمزة والألف من مخرج واحد.

وقوله: (74)

اللَّهُ بِاسْمِ اللَّهِ يَا عَدْلُ اجْتِرَا هَذَا الظُّلُومُ وَأَنْتَ أَعْدَلُ مَنْ عَدَلُ

أراد: اجترأ، فأبدل الهمزة ألفا لما احتاج إلى التسكين؛ لأن الألف تقابل نون (مُنْفَاعِلُن) في عروض الكامل، والهمزة لا تسكن في هذا الموضع.

إبدال الهمزة ياء

ورد هذا التصرف مرتين في شعر أبي مسلم، في قوله (75):

وَيَسِّرْ بِهَا الْأَرْزَاقَ مِنْ كُلِّ وَجْهَةٍ وَلَا تُبْقِ عُسْرًا فِي الْمَعِيشَةِ كَالْيَا

أراد كالنا أي حافظا؛ فقلب الهمزة ياء من أجل القافية.

وقوله: (76)

بِالْقَادِرِ الْمُقْتَدِرِ الْمُنْشِيِ الْقَدْرَ

أراد: المنشئ فقلب الهمزة ياء ليستقيم وزن الرجز.

إثبات هاء السكت في حال الوصل:

زاد البهلاني هاء السكت في الوصل ضرورة، وكان الوجه أن تزداد في الوقف مرتين في شعره في قوله (77):

وَكَيْفَ ابْتِعَادِي عَنكَ، قُرْبُكَ سَيِّدَا هُ أَقْرَبُ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ لِفَطْرَتِي

وقوله: (78)

نَدَامَةٌ عَبْدٌ طَرَدَتْهُ ذُنُوبُهُ كَمَا لَكَ وَاعْوِثَاهُ كَهْفُ الطَّرِيدَةِ

فقد زاد بعد ألف المستغاث الهاء في الوصل، والوجه زيادتها عند الوقف، وقد مثل لهذه الظاهرة ابن عصفور في ضرائر الشعر بقول الشاعر:

يا مرحباً بحمارِ عفراءِ

إذا أتى قربته لما شاء

بيد أن أبا الفتح عدّ ذلك شاذاً ضعيفاً لا يثبت في الرواية ولا يُحفظ في القياس، من جهة أنه لا يخلو من أن تجري الكلمة على حدّ الوقف أو على حدّ الوصل. فإنّ أجراها على حدّ الوصل فسبيله أن يحذف الهاء وصلًا؛ لاستغنائه عنها في الوصل بما يتبع الألف. وإن كان على حدّ الوقف فقد خالف ذلك بإثباته إياها متحركة بالكسر كانت أو بالضمّ، وهي في وقف بلا خلاف ساكنة، ولا يعلم هنا منزلة بين الوصل والوقف يرجع إليها وتجري هذه الكلمة عليها؛ فلهذا كان إثبات الهاء متحركة خطأ عندنا، وقد ردّ عليه ابن عصفور بأن هذا الذي أنكره قد جاء مثله، وهو قوله:

له زَجَلٌ كأنه صَوْتُ حادٍ إذا طلب الوَسِيْقَةَ أو زميرُ

وأشباهه ألا ترى أن قوله: (كأنه صوت حاد) ليس على حدّ الوقف؛ لأن الضمير متحرك، ولا على الوصل؛ لأنه غير ممطول، فهو بين الوصل والوقف، وقد أثبت هو هذا وأمثاله، ولم ينكره، فكذلك ينبغي أن لا ينكر (يا مرحباً) وأمثاله من جهة القياس؛ لأنه لا فرق بينهما...⁽⁷⁹⁾

وعلى هذا فإن البهلاني يستعمل ما سبق إلى استعماله وليس منكورا عليه أن يثبت هاء السكت في حال الوصل، وخاصة أن اللغويين سوّغوا هذا الاستعمال.

حذف الفتحة التي هي علامة إعراب من آخر الاسم المعتل:

كثر ورود هذا التصرف في الشعر العربي القديم، ووصف ابن عصفور ذلك بأنه من الضرائر الحسنة قال (وتسكين الياء في حال النصب من الضرائر الحسنة)⁽⁸⁰⁾.

ولم ترد هذه الظاهرة إلا لمأما في شعر البهلاني، كقوله:⁽⁸¹⁾

أتي معاصيك على غيرِ وَجَلٍ ثم ألح في الدعا بلا خجلٍ

حيث سکن الياء من (معاصيك) مع أنها في موضع نصب، وهي تقابل سين مستعلن في بحر الرجز، ولا يمكن تحركها بحال، وإلا توالى خمسة متحركات، وهو مستحيل.

ومن ذلك أيضاً حذف الفتحة من آخر الفعل الماضي تخفيفاً، وقد ورد ذلك في شعر البهلاني ثلاث مرات في قوله:⁽⁸²⁾

بما خَفِيَ من صفةٍ وما ظَهَرَ

أراد: (خَفِيَ) فأسكن الياء؛ لأنها تقابل نون متفعلن في بحر الرجز، ولا يمكن تحريكها، وقد وصف ابن عصفور هذا التصرف بقوله: "وحذفها من الفعل المعتل اللام أحسن من حذفها من آخر الصحيح اللام... وقد جاء ذلك في سعة الكلام، قرأ الحسن: ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرَّبَّاءِ﴾⁽⁸³⁾، سَكَنَ الياء، إلا أن ذلك شاذٌّ يُحفظ ولا يُقاس عليه"⁽⁸⁴⁾.

وقوله: ⁽⁸⁵⁾

بما خَفِيَ أحاط علما أو ظَهَرَ

وقوله: ⁽⁸⁶⁾ إذا أخلصت إيماني وتوبي إليك فما بقي إلا الرضاء

أسكن الياء في بقي؛ لأنها تقابل ألف مفاعلتن في بحر الوافر، ولا يمكن تحريكها، ونلاحظ أنه جمع إلى ذلك مدّ المقصور في القافية، فقد مدّ كلمة الرضا عن قصر .

فكّ الإدغام الواجب:

ذكر الألويسي أنه إذا اجتمع حرفان متماثلان في كلمة واحدة، وكان أول الحرفين ساكنا وجب إدغام الحرف الأول في الثاني، وما ورد خلاف ذلك عدّ من الضرورة كقول أبي النجم العجلي:

الحمد لله العليّ الأجلّ الواهبِ الفضل الوهوب المجزّل

والقياس الأجلّ...⁽⁸⁷⁾

وقد وردت هذه الظاهرة في شعر البهلائي خمس مرات، في قوله: ⁽⁸⁸⁾

ويا جامع الأبواب جمع تواددٍ ليلطف بالتأليف بين الأحبة

فكان القياس أن يقول: تواددٍ، لكنه اضطر إلى فكّ الإدغام؛ حتى يستقيم له الوزن؛ لأن تواددٍ تساوي فعولن، وتوادد تساوي مفاعلن وهو المطلوب في عروض الطويل.

وفي قوله: ⁽⁸⁹⁾

بغير مقاساة لداعٍ مُضادٍ إرادتك العظمى ولا بمشقة

كان الوجه أن يقول: مضادّ بإدغام الدالين، ولكن اضطره الوزن إلى فكّ الإدغام

كما ترى؛ لأن مضاددن تقابل مفاعلن، وهو المطلوب وليس (مضادّ) التي تقابل فعولن.

وفي قوله: (90)

الله أكبر قهراً أن يُضاددهُ شيءٌ على كل شيء سَطَوَةُ اللهُ
الله أكبر ملكاً عن مُناددَةٍ الندُّ لله منفيٌّ عن الله
الوجه: يُضاددهُ، ومناددَةٍ.

تنوين المنادى المبني على الضم:

لم ترد هذه الظاهرة في شعر البهلاني إلا مرة واحدة في قوله: (91)

فيا وارثُ أورتني العلم والصفَا وحلية أهل العلم أهل الحقيقة

فقد نَوّن كلمة (وارث) وكان حقها البناء على الضمّ، وقد أشار الألويسي إلى أن ذلك من الضرائر المشهورة، وفيه شواهدُ من الشعر القديم كثيرة، كقول الأحوص الأنصاري:

سلام الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلام

فقد نَوّن (مطر) في الشطر الأول وحقه البناء على الضمّ (92)، والمهم أن البهلاني اضطر إلى التنوين، حتى يستقيم له وزن الطويل.

تخفيف المشدد:

وردت هذه الظاهرة كثيراً في شعر البهلاني في القوافي وفي غير القوافي، في سبع وأربعين موضعاً، ومن ذلك قوله في غير القوافي (93):

ويا ضارُّ حال النفع عمّن أردته بضيرٍ وكشفِ الضُرِّ ملكُ الألوهة

أراد: يا ضارّ، فاضطره الوزن إلى تخفيف الراء حتى يستقيم له وزن الطويل، وقد وصف ابن عصفور التخفيف في غير القوافي بالقلّة، قال: (وقد يخففون المشدد في غير القوافي، إلا أن ذلك قليل) (94)

وقوله: (95)

بالضَّارِّ بالنافعِ كاشفِ الضَّرِّ

فقد خفف راء الضار ليستقيم وزن الرجز.

وقوله: (96)

اللهُ بِاسْمِ اللهِ يَا ضَارُّ انْتَقِمْ من ظالمٍ لصوارمِ العدوانِ سَلُّ

وفي الأبيات السابقة كان التخفيف في حشو البيت، أما تخفيفه المشدد في القوافي فكان كثيرا كقوله (97):

فاحمَلْ على فضلك عبدا ما أصرْ

والويل إن لم ترضَ ويلٌ مُستمرٌ

إعراضك اللهم أدهى وأمرٌ

أراد: أصرّ، ومستمرّ، وأمرّ، وإنما خفف ليستوي له بذلك الوزن وتطابق أبيات القصيدة، ألا ترى أنه لو شدد (أصّر) مثلا لكان آخر أجزاءه على مستفعلن مع زيادة حركة، فضلا عن استحالة ذلك، وهو يقول بعد هذا:

ومن ذنوبِ غُبُّهَا مَسُّ سَقَرُ

ومن صغيرٍ وكبيرٍ مُستطرٌ

وآخر جزء من هذا البيت والذي بعده هو مستفعلن، وليس من الجائز، بل من المستحيل هنا أن يأتي في قصيدة واحدة بأبيات من ضربين متباينين، فخفف لتكون الأبيات كلها على مَهْيَعٍ واحدٍ وضرب متسق.

وسواء في ذلك الصحيح والمعتلّ. ومن التخفيف في المعتلّ قوله: (98)

أعوذ بالرحمن من حالِ الشَّقِيِّ أعوذ بالله من الشركِ الخَفِيِّ

ربي لطيف بعباده حَفِي لا يُصلِحُ القلوبَ إلا اللهُ

بحقِّ لا إله إلا اللهُ

يريد: الشَّقِيّ، والخَفِيّ، وحَفِيّ .

وقوله: (99)

وكيف عن الأحوال جاء سؤاله وعزَّ عن الأحوال في وصفه وجَلَّ
وأين محلُّ قابلٍ مُتَحَيِّرًا وما صفة الله التَّحَيُّزُ في محلِّ

صرف ما لا ينصرف:

جمهور النحاة على أن صرف الممنوع من الصرف ضرورة تجوز للشاعر يقول
ابن مالك:

وَلِإِضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبِ صُرْفٍ ذُو الْمَنْعِ وَالْمَصْرُوفِ قَدْ لَا
يَنْصَرِفُ

ويقول أبو سعيد السيرافي: "ومن ذلك صرف ما لا ينصرف، وهو جائز في كل
الأسماء مطرد فيها؛ لأن الأسماء أصلها الصرف ودخول التنوين عليها. وإنما تمتنع
من الصرف لعل تدخلها، فإذا اضطر الشاعر ردها إلى أصلها ولم يخف بالعلل
الداخلة عليها"⁽¹⁰⁰⁾.

على أن فريقاً آخر من النحاة أجاز صرف الممنوع في الشعر وغيره، قال
الأخفش: "إن صرف ما لا ينصرف مطلقاً، أي في الشعر وغيره: لغة الشعراء؛ وذلك
لأنهم كانوا يضطرون كثيراً لإقامة الوزن إلى صرف ما لا ينصرف، فتمرن على
ذلك ألسنتهم، فصار الأمر إلى أن صرفوه في الاختيار أيضاً، وعليه حمل قوله تعالى:
(سلاسلاً وأغلالاً وقواريراً)⁽¹⁰¹⁾ وقال هو والكسائي: إن صرف ما لا ينصرف مطلقاً
لغة قوم إلا أفعل منك"⁽¹⁰²⁾. وأياً ما كان الأمر فقد كثرت هذه الظاهرة في الشعر حتى
قال ابن عصفور: "وصرف ما لا ينصرف في الشعر أكثر من أن يُحصى"⁽¹⁰³⁾.

وقد وردت هذه الظاهرة في شعر البهلاني اثنتي عشرة مرة، إذ صرفت صيغة
منتهى الجموع عشر مرات في الأبيات الآتية⁽¹⁰⁴⁾: (الطويل)

إلهي طغث فوق العباد عصائبُ فعمت سيولُ الظلم منها وطمت
وودك ممن تجتبيه عوارفُ تُنزّلها دلت لسبق المودة
إلهي آحادُ الوجود حواسرُ حقائقها عن حقة الأحديّة
إلهي ما أبرزته من غرائبِ شهودٌ على الإبداع في كل ذرة

إلهي ابتدعت المبدعاتِ عجائبًا ليظهرَ فيها واجبُ الأُحديةِ
وتوسيعك اللهم لي من رغائبِ سعدتُ بها في غبطةٍ من معيشتي
وكم من غدرَةٍ جاءتْ بها وشنائعِ أتتها وعِصيانٍ عليه استمرتِ
وما صاعدٌ من طيبٍ وصوالِحِ رفعتَ بفضلِ ربِّ من لُدُنيتي
وبينَ لسرِّي يا مبینُ معارفًا شوارقُها من مطلع اللطف تُجتلَى
لقد طرقتني يا رحيمُ قوارِعُ غواشٍ كثيفاتُ تبتُّ غواشيا

حيث صرف الكلمات (عصائب، عوارف، حواسر، غرائب، عجائب، رغائب، شنائع، صوالِح، معارف) وكان حقها المنع من الصرف؛ لأنها على صيغة منتهى الجموع، وقد وقعت هذه الكلمات عروضًا في بحر الطويل، وقد اضطر الشاعر إلى صرفها جميعًا لتستقيم له هذه العروض التي لا ينبغي أن تأتي إلا على زنة (مفاعلن) المقبوضة ما دام البيت غير مصرع.

كما صرف العلم الذي على وزن الفعل في قوله⁽¹⁰⁵⁾:

ومن لي بأن يرضى لأمة أحمدٍ وقد سامها بالخسف كلُّ كَنودٍ

فقد صرف كلمة (أحمد) للعلمية ووزن الفعل حتى تستقيم له عروض بحر الطويل.

و صرف العلم الأعجمي في قوله: ⁽¹⁰⁶⁾

وَصُبَّ عليهم سوطٌ منتقمٍ كما لعادٍ وفرعونٍ جرى وثمرودٍ

فقد صرف العلم الأعجمي (فرعون) ليستقيم له بحر الطويل.

ترك صرف ما لا ينصرف:

أجاز الكوفيون والأخفش ترك صرف ما ينصرف، وأباه سيبويه وأكثر البصريين، لأنه ليس يُحاول بمنع صرف ما ينصرف أصل يُرد إليه. وأنشدوا في ذلك أبياتًا كلها تتخرج على غير ما أولوه، وتُنشد على غير ما أنشدوه؛ فمن ذلك إنشادهم قول عباس بن مرداس السلمى:

فما كان حصنٌ ولا حابسٌ يفوقانِ مرداسَ في مَجْمَعِ

فلم يصرف مرداسا وهو أبوه، وليس بقبيلة...⁽¹⁰⁷⁾

ولم يرد منع المصروف في شعر البهلاني إلا مرة واحدة في قوله⁽¹⁰⁸⁾:

بجعفرَ الطيارِ نورُ الشُّرْفا وبابنِ عباسٍ إمامَ مَنْ صفا

فقد منع جعفر من الصرف لإقامة الوزن.

قطع همزة الوصل:

صرَّح النحاةُ بامتناع قطع همزة الوصل في الدرج إلا لضرورة، وقد وصف ابن السَّرَّاج هذه الظاهرة بالقبح بقوله: "ويقبح أن يُقطع ألف الوصل في حشو البيت، وربما جاء في الشعر، وهو رديء"⁽¹⁰⁹⁾.

كما عدَّ ذلك الزمخشري خروجًا عن كلام العرب وقياس استعمالها؛ إذ قال وهو بصدد الحديث عن همزات الوصل: (وإثبات شيء من هذه الهمزات في الدرج خروج عن كلام العرب ولحن فاحش؛ فلا تقل: الإسم، والإنطلاق، والإقتسام، والإستغفار، ومن إبنك؟، وعن إسمك، وقوله:

إذا جاوز الإثنين سرُّ

من ضرورات الشعر"⁽¹¹⁰⁾.

وقد علَّق ابن يعيش على الشاهد السابق الذي أورده الزمخشري بقوله: "فإنه أورده إذ كان ناقضًا لهذه القاعدة؛ إذ قد أثبت الشاعر الهمزة مع تقدم لام التعريف"⁽¹¹¹⁾. ويقع قطع همزة الوصل في حشو البيت، وفي أوائل أنصاف الأبيات وقد استحسّن النحاة وقوع ذلك في أوائل أنصاف الأبيات، واستسهلوه عن وقوعه في حشو البيت، قال ابن يعيش تعليقًا على قول الشاعر:

لا نسب اليوم ولا خُلة إتسع الخرق على الراقع

"فأثبت همزة القطع في حال الوصل ضرورة، وهو - ههنا - أسهل لأنه في أول النصف الثاني؛ فالعرب قد تسكت على أنصاف الأبيات وتبتدئ بالنصف الثاني فكان

الهمزة وقعت أولاً... (112).

وقد أكثر البهلاني من قطع همزة الوصل في مواطن عديدة من شعره، في سبعة وستين موضعاً ومن ذلك قوله (113):

لقد هام أهل الإستقامة قبلنا بها فانتشوا بين الخليقة هُيِّما

فقد قطع همزة كلمة الاستقامة خضوعاً لضرورة الوزن، حتى يستقيم له بحر الطويل، ولعله أراد أن يلفت الانتباه إلى أهمية الاستقامة وكيف أن أصحابها يفوزون بسببها وينتشون بين الخليقة، وأن لهم النعيم الدائم في الآخرة، وقد استدعى ذلك التركيز الصوتي بقطع همزة الكلمة والضغط عليها، بما يشعر المتلقي أنها مقصودة في ذاتها.

وقوله (114):

ربّ أشكو إليك طاغية فاك بته كبتا وائهُلُهُ أعظم بهل
ربّ نكل به وشدّد عليه وطاة الإنتقام في غير مهل

حيث قطع همزة الوصل في كلمة (الانتقام) لغرض موسيقي؛ إذ لا يستقيم وزن بحر الخفيف في البيت إلا بهذه المخالفة اللغوية، ويبدو لي أن قطع الهمزة في البيت كان بمثابة التأكيد على الانتقام من الطاغية الذي يدعو عليه الشاعر ويبهله كل بهل، وكأن الشاعر بإعطائه الكلمة هذا التركيز الصوتي الخاص يريد أن يؤكد على هذا المعنى.

ومن ذلك قوله: (115)

واكسني من جلال إسمك ياالله قهرا محققا فيك ذلي

حيث قطع همزة كلمة (اسم) وهي من الأسماء العشرة التي تكون همزتها همزة وصل، وقد أكثر الشاعر من قطع همزة هذه الكلمة، وخاصة حينما ترتبط بذات الله جل وعلا، وكأنه يريد أن يلفت الانتباه إلى جلال اسم الله بالتركيز الصوتي عليها إلى جانب استقامة الوزن.

وقوله: (116)

بسوء الإختيار عصيت ربي وتلك قضية منها أتوب

وصل همزة القطع:

همزة القطع هي ما تثبت في الابتداء ولا تسقط في الدرج، وقد ورد سقوطها في النثر والنظم جميعاً. وكلاهما غير مقيس عليه، إلا عند الضرورة كما يقول ابن جني في باب حذف الهمز وإبداله⁽¹¹⁷⁾، كما قد ورد حذفها في جميع أنواع الكلمة: في الاسم، والفعل، والحرف، وفي شعر البهلاني نراه يوصل همزة القطع أربع عشرة مرة؛ ومن ذلك قوله⁽¹¹⁸⁾:

ويا مالك الملك الذي بيمينه مفاتيح الأشياء انتهت واستقرت

صِبْغَةَ اللَّهِ صَبِغْتِي لَكَ يَا وَاحِدُ وَجْهِي وَحَبْلُ الْإِسْلَامِ حَبْلِي

ولساني يدعو وإخلاص قلبي تحت ميزاب سرِّ الأسماء يُملي

فقد حذف الشاعر الهمزة من (الأشياء، الإسلام، الأسماء) في الوصل مع أنها همزات قطع، وقد ساعد ذلك على ضبط الوزن في الأبيات الثلاثة.

حذف نون لم (يكن) الملاقي للساكن:

النحاة على أن نون (يكن) إذا وليها الألف واللام لم تحذف؛ لأن هذا موضع تحرك فيه النون، فلا نقول لم يك الرجل، والوجه أن يقال: لم يكن الرجل، إلا أن يضطر إليه شاعر فيجوز ذلك على قبح واضطرار كما في قول الشاعر:

لم يك الحق على أن هاجه رسمُ دارٍ قد تعفَى بالسَّرَرِ

غير الجدة من عرفانه خرَّقَ الريح وطوفان المطر⁽¹¹⁹⁾

وقد ورد حذف نون لم يكن الملاقي للساكن في شعر البهلاني مرتين في قوله⁽¹²⁰⁾:

سيدي إن يك اقترافي عظيماً فهو في جلم الله عينُ الأفلِّ

فقد حذف الشاعر نون (يكن) مع أنها ملاقية لسكون قاف اقترافي، وكان الوجه أن يقول: إن يكن اقترافي، وقد اضطره إلى ذلك ضرورة الوزن حتى يستقيم له الخفيف.

وفي قوله: ⁽¹²¹⁾

الله باسم الله يا ذا القوة اد فع كيد خصمي وليك النكس الأذل

حذف نون ليكن مع أن ما بعدها ساكن لضرورة الوزن، كما أنه جمع إلى ذلك تخفيف المشدد في القافية للغرض نفسه.

إسكان المتحرك أو تسكين الفتحة من عين (فعل):

أجاز النحاة تسكين عين (فعل) في سعة الكلام؛ فيقال في عَضُد: عَضُد، وفي نَمِر: نَمْر، أما تسكين عين (فعل) فمقصود على لغة الشعر، قال السيرافي: "ومن ذلك حذفهم الفتحة من عين (فعل)؛ كقولهم في (هَرَب): (هَرَب)، وفي (طَلَب): (طَلَب).

قال الراجز، أنشده الأصمعي:

على محالات عكسنا

إذا تسداها طلابنا

أراد: غَلَسَا.

وليس ذلك وجه الكلام؛ لأن الفتحة غير مستثقلة، وإنما يفعلون مثل ذلك في الضمة والكسرة؛ كقولهم في (فَخَذ): (فَخَذ)، وفي (عَضُد): (عَضُد). ولا يقولون في (جَبَل) (جَبَل)...⁽¹²²⁾.

وقد وصف السيوطي هذا التصرف بأنه من أسهل الضرورات. قال: "والضرورة كقوله:

وَحَمَلْتُ زُفْرَاتِ الضحى فأطلقتها ومالي بزُفْرَاتِ العشي يدان

وهو من أسهل الضرورات"⁽¹²³⁾.

وقد ورد إسكان المتحرك في شعر البهلاني اثنتي عشرة مرة في كلمات على

وزن فَعَل، ومن ذلك قوله(124):

واملاً بحبك قلبي واجتذب رمقي من بين أبحر أوهامي وغفلاتي
والفاء في غفلاتي مقابل نون (مستفعلن) في الخفيف، ولا مَزْحَل عن إسكانها.
قوله(125):

ووردي وصدري يا متين معوقٌ وحظي مقرون بشؤمٍ وخيبة
أراد صدري بفتح الدال وهو الرجوع، فلم يتزن له بحر الطويل فاضطر إلى
إسكان الدال المتحركة مراعاة للوزن ؛ لأن الدال هي المقابل لألف (مفاعيلن) في
وزن بحر الطويل، ولا يمكن بحال تحريكها.

وقوله(126):

فهب لي على الشيطان والنفس قدرة وإن لم تقدرني فيا يؤس هلكتي
واللام في (هلكتي) مقابل ألف (مفاعيلن) في ضرب الطويل، ولا محيد عن
تسكينها، كما تكررت هذه الكلمة للغرض نفسه في قوله(127):

أحطت بخطبي يا محيط وما انطوى عليه عدائي من حبائل هلكتي
وفي قوله(128):

وحصنتني من قوم سوء تحزّبوا عزيّن على ضعفي صلابا لهلكتي
ومن ذلك قوله(129):

هو أنت الله العزيز الثنا عن سنة أو نوم وسهو وعقل
والفاء من (غفل) مقابل ألف (فاعلاتن) في الخفيف، ولا معدل عن تسكينها.
وقوله(130):

واسقتني من عين الحياة بسرّ اسـ مك مُحَيي واجعله عليّ ونهلي
الهاء من نهلي مقابل ألف (فاعلاتن) في الخفيف، ولا مندوحة عن تسكينها.
وقوله: (131)

سيدي إن أسرفت في الذنب لا آ تي بخير فتلك فعلات مثلي
والعين من (فعلات) مقابل نون (مُنْفَعِلُنْ) في الخفيف، ولا مهرب من إسكانها.

تحريك الساكن:

ورد تحريك الساكن في شعر البهلاني مرتين في قوله⁽¹³²⁾:

تعزرت يا حقَّ الجلالِ بما لهُ من الكبريا والمجد والسَّطَوِيَّةِ

والسطوية مصدر صناعي من السطوة بسكون الطاء، ولكن الشاعر حركها
بافتح ليستقيم له الوزن، فالطاء تقابل ميم (مفاعلن) في ضرب الطويل، ولا محيص
من تحريكها.

وفي قوله⁽¹³³⁾:

تعاليتَ ليستَ وَحدةُ الذاتِ وَحدةً تؤولُ إلى التحديدِ والجُزئيةِ

المعروف جزئية بسكون الزاي، ولكن الشاعر حركها اقتضاء للضرورة الوزن،
حيث تقابل الزاي ميم مفاعلن في ضرب الطويل، ولا معدى عن تحريكها.

وقوله: ⁽¹³⁴⁾

اللهُ باسمِ اللهِ حُلَّ شدايدي يا قادرُ امحقها فقد ضاق الكِبَلُ

اللهُ باسمِ اللهِ جامعِ خلقه للقاءه اجمعني وعَجَلُ للشَمَلُ

استعمال بعض الحروف في غير مواضع استعماله:

لم يرد هذا التصرف الأسلوبي إلا مرة واحدة في شعر البهلاني في قوله متحدثاً
عن الله: ⁽¹³⁵⁾

هو أنت الله الذي لم يلد كلاً ولمَّا يُولَدُ وينسبُ لأصلِ

فالمعروف أن (لَمَّا) تفيد توقع الحصول، وهو ما ينسف المعنى؛ إذ لا يُتوقع ولادة
الله، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، والصواب استعمال (لَمْ) بدلا من لَمَّا، ولكن لَمَّا لم
ينقد له الوزن تمحل في استعمال لَمَّا.

تعديّة الفعل اللازم بغير شروط التعديّة:

ثمة أفعال في شعر البهلاني لازمة، ولكنه عدّها بغير شروط التعديّة المعروفة كالمهزلة وألف المفاعلة والتضعيف، ومن ذلك قوله: (136)

وفي حكمة التخصيص سرُّ مُخصَّصٌ لذاتك لا يقواه إدراكُ فطرةٍ

أراد: لا يقوى عليه، ولكنه تصرف وعدّى الفعل وهو لازم بغير وسائل التعديّة المعروفة.

وقوله أيضا: (137)

أها لنفسي لم أجدها شاكرةً لِنِعَمِ باطنة وظاهرةٍ

إلا إذا أوزعتّها (138) المبادرة وشكرك الحقيق لا أقواه

أي لا أقوى عليه؛ لأن قوي فعل لازم.

وقوله: (139)

بقاءً قديمٌ لا يُجدِّده بقًا ولا تنقِّضاه قضايا الخليقة

فالفعل تقضى معناه فني، وهو فعل لازم، ولكن الشاعر عدّه بغير وسائل التعديّة ليستقيم له وزن الطويل.

وقوله: (140)

ولكن قصارى العبد شكوى يبئُّها إليك ودمعٌ يستهلُّ المآقيا

فالفعل استهل فعل لازم، تقول استهلّ المطر أي انصبّ وجرى، بيد أن الشاعر عداه بنفسه.

والفعل أذنب فعل لازم، تقول: أذنبت في حق الله، ولكنه عداه في قوله: (141)

أستغفرُ الله لذنب اختفى وكلّ ما أذنبته مُنكشفا

إسكان عين مع:

جعل سيبويه إسكان عين مع من ضرورات الشعر فقال: "وسألت الخليل عن

مَعَكُمْ وَمَعَ لَأَي شَيْءٍ نَصَبْتَهَا؟ فَقَالَ: لِأَنَّهَا اسْتَعْمَلَتْ غَيْرَ مِضَافَةِ اسْمَا كَجَمِيعٍ وَوَقَعَتْ نَكْرَةً، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: جَاءَ مَعَا وَذَهَبَا مَعَا وَقَدْ ذَهَبَ مَعَهُ، صَارَتْ ظَرْفًا، فَجَعَلُوهَا بِمَنْزِلَةِ: أَمَامٍ وَقَدَامٍ. قَالَ الشَّاعِرُ فَجَعَلَهَا كَهَلِّ حِينَ اضْطَرَّ، وَهُوَ الرَّاعِي:

وريشي منكم وهواي معكم وإن كانت زيارتكم لِمَامَا" (142)

وَعَلَى حِينَ جَعَلَ سَيَّبِيوِيهِ إِسْكَانَ عَيْنٍ مَعَ مِنَ الضَّرُورَةِ، عَدَهَا كَثِيرٌ مِنَ النِّحَاةِ لُغَةً رَبِيعَةً وَغَنَمًا، يَبْنُونَهَا عَلَى السُّكُونِ قَبْلَ مِتْحَرَكٍ، وَيَكْسِرُونَ قَبْلَ سَاكِنٍ (143)، وَمَهْمَا يَكُنْ مِنْ أَمْرٍ فَقَدْ وَرَدَ هَذَا التَّصْرُفُ فِي شِعْرِ الْبَهْلَانِيِّ مَرَّتَيْنِ فِي قَوْلِهِ: (144)

صَلَاةً وَتَسْلِيمًا عَلَيْهِ وَآلِهِ وَأَصْحَابِهِ مَعَ مَخْلُصِي التَّبَعِيَّةِ

وقوله: (145)

غَنِيٌّ عَلَيَّ مَعَ لَطِيفٍ وَعَدُّهُ مَلِيكٌ وَوَهَابٌ فَخَذَهُ مُفَصَّلًا

الخاتمة:

- في نهاية هذا التطواف مع شعر أبي مسلم البهلاني، حاولت تسجيل الظواهر اللغوية التي وردت في شعره، وافقت آراء النحاة أو خالفتها.
- تسجيل بعض الظواهر العروضية في شعره، فنبهت على الأبيات التي ظهر فيها خلل موسيقي، أشار إلى بعضها العلامة المحقق، وأشارت أنا إلى بعضها الآخر.
- يمكننا القول إن أبا مسلم سار على ما سار غيره من الشعراء في كثير من الظواهر التي وجدناها عنده، كقصر الممدود ومدّ المقصور وصرف الممنوع ومنع المصروف.
- توسّع أبو مسلم في صياغة بعض الأفعال، مثل: إيراده بعض الأفعال المتعدية على غير قياس أو سماع عن العرب كأن يتصرف بتعدية الفعل اللازم بغير شروط التعدية كتعديته الفعل أقوى والفعل نَقَضَى، والفعل استهلّ، والفعل أذنب.
- خروج أبي مسلم بهذه الظواهر اللغوية عن نظام القواعد المعيارية التي وضعها النحاة، كان مظهرا من مظاهر الترخص لأغراض كان جُلّها إيقاعيا، وبعضها كان لأغراض دلالية حاولت إبرازها اعتمادا على فهمي للتراكيب.
- نستطيع أن نقول إن لأبي مسلم لغة خاصة كما أن للشعر العماني لغته الخاصة.
- كنت حريصا على عرض ظواهر أبي مسلم تلك على آراء النحاة واللغويين ومعرفة ما وافق وما خالف مع محاولتي ما وسعني ذلك تفسير تلك الظواهر دونما تعسف أو تمحلّ.
- الذي أرجوه هو دراسة أكبر قدر من الشعراء لوصف إنتاجهم الشعري ألسنيا، ثم وصف اللغة وتقديم دراسة علمية لها؛ باعتبار أن الشعر هو فنّ العربية الأوّل، حتى وإن كان قد تعرض نفرٌ من الباحثين لمثل هذه الظواهر في شعر شعراء آخرين.

الهوامش والإحالات:

- (1) مقدمة المحقق ص (و).
- (2) ديوان البهلاني، تح: علي النجدي ناصف، ط2، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة، 1412هـ، ص16.
- (3) ديوان البهلاني، ص20.
- (4) بدوي، عبده، دراسات في النص الشعري - العصر العباسي ط2، الرياض، دار الرفاعي 1405هـ - 1984م، ص116.
- (5) القرطاجني، أبو الحسن حازم: منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تح: محمد الحبيب بن الخوجة، دار الكتب الشرقية، ص266.
- (6) منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص269.
- (7) ديوان البهلاني، ص38.
- (8) ديوان البهلاني، هامش ص38.
- (9) ديوان البهلاني، ص49.
- (10) نفسه، ص58.
- (11) نفسه، ص82.
- (12) التبريزي، الخطيب، الوافي في العروض والقوافي ط4، دمشق، دار الفكر، 1407هـ، ص41.
- (13) ديوان البهلاني، ص116.
- (14) نفسه، ص168.
- (15) نفسه، ص204.
- (16) نفسه، ص275.
- (17) ابن يعيش، شرح المفصل ج 6 / 95.
- (18) ديوان البهلاني، ص184.
- (19) نفسه، ص185.
- (20) السيوطي، همع الهوامع ج 2 / 278.
- (21) ديوان البهلاني، ص202.
- (22) ابن يعيش، شرح المفصل، بيروت، عالم الكتب، ج 3، ص 10 ص 11.
- (23) ديوان البهلاني، ص29.
- (24) نفسه، ص161.
- (25) من الآية 3 / سورة ص .
- (26) ابن يعيش، شرح المفصل ج 2 / 116.
- (27) ديوان البهلاني، ص69.
- (28) الألوسي، الضرائر، ص43 ص44.
- (29) ديوان البهلاني، ص177.
- (30) نفسه، ص178.
- (31) نفسه، ص180.

- (32) ديوان البهلاني، ص 183.
- (33) نفسه، ص 184.
- (34) نفسه، ص 189.
- (35) نفسه، ص 204.
- (36) نفسه، ص 277.
- (37) ابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ 116-118، وابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك ج1/ 301.
- (38) سيبويه، الكتاب ط1، تح: عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل ج3/ 158.
- (39) ديوان البهلاني، ص 19 ص20.
- (40) نفسه، ص 239.
- (41) نفسه، ص244.
- (42) ابن عصفور، ضرائر الشعر، ط1، 1980م، تح: السيد إبراهيم محمد، القاهرة، دار الأندلس، ص 265 ص266.
- (43) ديوان البهلاني، ص 205.
- (44) ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص 205.
- (45) ديوان البهلاني، ص 172.
- (46) ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص 69.
- (47) ديوان البهلاني، ص 175.
- (48) ابن يعيش، شرح المفصل ج9، 2.
- (49) السيرافي، ضرورة الشعر، ط1 1985، تح: د. رمضان عبد التواب، بيروت، دار النهضة العربية ص116، وانظر كذلك، ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص160.
- (50) ديوان البهلاني، ص110.
- (51) نفسه، ص 125.
- (52) نفسه، ص 205.
- (53) نفسه، ص 57.
- (54) نفسه، ص 90.
- (55) الألوسي، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، ص 39 ص 40.
- (56) ابن عصفور، ضرائر الشعر ص 118 ص 119، وانظر كذلك السيرافي، ضرورة الشعر، ص 92 - 97، والأشموني، شرح الأشموني على الألفية ج2/ 412.
- (57) ديوان البهلاني، ص 44.
- (58) نفسه، ص 51.
- (59) نفسه، ص 52.
- (60) نفسه، ص 56.
- (61) نفسه، ص 292.
- (62) قف على خلاف النحاة حول هذه المسألة في كتاب (الإنصاف في مسائل

الخلاف) لابن الأبناري ج—259/2-265، وانظر كذلك ضرائر الشعر لابن
عصفور، ص 38 - 42.

(63) ابن السراج، الأصول، ط4، 1420هـ، تح: عبد الحسين القتلي، بيروت، مؤسسة
الرسالة، ج4/447.

(64) السيرافي، ضرورة الشعر، ص 99.

(65) الأشموني شرح الأشموني على الألفية، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية،
ج2/413.

(66) ابن هشام، أوضح المسالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة
العصرية، ج4/297.

(67) ديوان البهلاني، ص44.

(68) نفسه، ص 92.

(69) نفسه، ص 206.

(70) ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص 22.

(71) ديوان البهلاني، ص 98.

(72) نفسه، ص 142.

(73) نفسه، ص 147.

(74) نفسه، ص 276.

(75) نفسه، ص 151.

(76) نفسه، ص 190.

(77) نفسه، ص 106.

(78) نفسه، ص 112.

(79) ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص51 - 53.

(80) نفسه، ص 93.

(81) ديوان البهلاني، ص 181.

(82) نفسه، ص 188 - 272.

(83) سورة البقرة آية 278.

(84) ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص88 ص89.

(85) ديوان البهلاني، ص 188.

(86) نفسه، ص 272.

(87) الألويسي، الضرائر، ص 93.

(88) ديوان البهلاني، ص 82.

(89) نفسه، ص 91.

(90) نفسه، ص 264.

(91) ديوان البهلاني، ص 90.

(92) الألويسي، الضرائر، ص 203 ص204.

- (93) ديوان البهلائي، ص 85.
- (94) ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص 135.
- (95) ديوان البهلائي، ص 190.
- (96) نفسه، ص 279.
- (97) نفسه، ص 179.
- (98) نفسه، ص 226.
- (99) نفسه، ص 294 ص 295.
- (100) السيرافي، ضرورة الشعر، ص 39 ص 40.
- (101) من الأيتين 4، 15 من سورة الدهر.
- (102) الرضي، شرح الرضي على الكافية، ج1، ص 106 ص 107.
- (103) ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص 24.
- (104) ديوان البهلائي، ص 29، 53، 67، 88، 108، 109، 111، 139، 148.
- (105) نفسه، ص 168.
- (106) نفسه، ص 172.
- (107) السيرافي، ضرورة الشعر، ص 43 ص 44.
- (108) ديوان البهلائي، ص 193.
- (109) ابن السراج، الأصول، ج3/447.
- (110) ابن يعيش، شرح المفصل، ج9/137.
- (111) نفسه، ج9/137.
- (112) نفسه، ج9/138.
- (113) ديوان البهلائي، ص 3.
- (114) نفسه، ص 133.
- (115) نفسه، ص 123.
- (116) نفسه، ص 273.
- (117) ابن جني، الخصائص ج—3/149، انظر كذلك ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص 100، الألوسي، الضرائر، ص 93.
- (118) ديوان البهلائي، ص 80، 123، 135.
- (119) الألوسي، الضرائر، ص 79.
- (120) ديوان البهلائي، ص 131.
- (121) نفسه، ص 281.
- (122) السيرافي، ضرورة الشعر، ص 118، ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص 84 - 87، ابن جني، الخصائص، ج2/338.
- (123) السيوطي، همع الهوامع، ج1/84.

- (124) ديوان البهلاني، ص 4.
- (125) نفسه، ص 56.
- (126) نفسه، ص 69.
- (127) نفسه، ص 92.
- (128) نفسه، ص 108.
- (129) نفسه، ص 121.
- (130) نفسه، ص 124.
- (131) نفسه، ص 131.
- (132) نفسه، ص 56.
- (133) نفسه، ص 66.
- (134) نفسه، ص 278 ص 279.
- (135) نفسه، ص 121.
- (136) نفسه، ص 26.
- (137) نفسه، ص 233.
- (138) جاءت هذه الكلمة في الديوان مشكولة هكذا (أَوْزَعْتَهَا) وضبطها بهذه الصورة يكسر الوزن، والغريب أن العلامة المحقق قال في الهامش: أوزعتها؛ أغرتها؛ مما يعني أنه جعل فاعل هذا الفعل هو المبادرة، ومعنى ذلك أنه تعمد ضبط الكلمة بهذه الصورة، ولا يستقيم الوزن إلا بجعل التاء في أوزعتها تاء الفاعل، وليس تاء التانيث، وجعل المبادرة مفعولا به ثانيا.
- (139) ديوان البهلاني، ص 89.
- (140) نفسه، ص 150.
- (141) نفسه، ص 216.
- (142) سيبويه، الكتاب، ج3 / 287.
- (143) المرادي، الجنى الداني، ص 305.
- (144) ديوان البهلاني، ص 117.
- (145) نفسه، ص 145.

المصادر والمراجع:

- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السَّرَّاج، تحقيق: عبدالحسين القتلي. مؤسسة الرسالة. الطبعة الرابعة 1420هـ - 1999م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين. تأليف الشيخ أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. دار الطلائع. القاهرة.
- أوضح المسالك على ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
- الخصائص صنعة أبي الفتح عثمان بن جني. تحقيق: محمد علي النجار، مطبعة الكتب المصرية، 1952م.
- دراسات في النص الشعري العصر-العباسي، ط2، د. عبده بدوي، الرياض: دار الرفاعي، 1405هـ- 1984م.
- ديوان أبي مسلم البهلاني، للشاعر ناصر بن سالم بن عديم الرواحي، تحقيق: علي النجدي ناصف، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، الطبعة الثانية 1412هـ - 1992م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر.
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي الإستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفراف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1395هـ - 1975م.

-
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد- المكتبة العصرية، بيروت، طبعة 1419هـ - 1998م.
- شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائل وسنن العرب في كلامها لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: د. عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت الطبعة الأولى، 1414هـ - 1993م.
- ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، الطبعة الأولى، يناير 1980م.
- ضرورة الشعر لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1985م.
- الكتاب لسبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجبل، بيروت، الطبعة الأولى.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
- مقالات في اللغة والأدب، ج 1 د. تمام حسان، معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة 1985م.
- منهاج البلغاء وسراج الأدباء، لأبي الحسن حازم القرطاجني، تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، دار الكتب الشرقية.
- نظرية اللغة في النقد العربي، د. عبد الحكيم راضي، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1427هـ - 2006م.
- الوافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الفكر دمشق، الطبعة الرابعة، 1407هـ - 1986م.